

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٤١ من القائمة الأولية*

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة
الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا
في التسعينات
تقرير الأمين العام

موجز

في إطار الأعمال التحضيرية للاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، طلبت الجمعية العامة إجراء تقييم مستقل للبرنامج الجديد وأنشأ الأمين العام فريقاً من الشخصيات البارزة مؤلفاً من ١٢ عضواً للقيام بهذه المهمة. ويرد التقرير المتعلق بالتقييم المستقل الوارد في الوثيقة A/57/. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في القرار ٥٦/٢١٨، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أن يعد تقريراً بشأن التقييم المستقل وأن يقدم مقترحات بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويستجيب هذا التقرير لذلك الطلب.

* A/57/50/Rev.1.

ونظرا لأن التقييم المستقل يقدم تقييما مفصلا للإنجازات التي حققها البرنامج الجديد والمشاكل التي صودفت في تنفيذه، فإن هذا التقرير يبدأ بلفت الانتباه إلى الدروس المستفادة في تنفيذ البرنامج الجديد. ويتلو هذا المقترحات المتعلقة بطرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة، والتي يوصى بأن تكون إطارا لاحقا للسياسة المتعلقة بالتنمية في أفريقيا. وينتهي التقرير بإيراد عدد من التوصيات لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة، مع التركيز على مجموعة من التدابير المستهدفة بعناية، التي يتعين أن تتخذها البلدان الأفريقية فضلا عن المجتمع الدولي.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١	أولا - مقدمة
٤	١١-٤	ثانيا - الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج الجديد
		ثالثا - مقترحات بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٦	٢٨-١٢	رابعاً - التوصيات
١٠	٣٩-٢٩	خامساً - الاستنتاجات
١٣	٤٠	

أولا - مقدمة

في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذا التقرير مقدم استجابة للطلب المشار إليه أعلاه، ويستعين فيما يورده من بيانات بالنتائج التي خلص إليها التقييم المستقل.

٣ - ونظرا لأن التقييم المستقل يقدم تقييما مفصلا للإنجازات التي حققها البرنامج الجديد والمشاكل التي صودفت في تنفيذه، فإن هذا التقرير يلفت الانتباه إلى الدروس الرئيسية المستفادة. كما أنه يقدم مقترحات بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة، وينتهي بوضع بضع توصيات عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي تعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة.

ثانيا - الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج الجديد

٤ - حدد التقييم المستقل خمسة دروس يمكن استخلاصها من تجربة تنفيذ البرنامج الجديد. ويود الأمين العام أن يدلي بالتعليقات التالية على هذه الدروس:

٥ - **السلام والتنمية أمران حيويان للتنمية** - هذا الدرس بحاجة إلى ذكره مرارا وتكرارا، نظرا إلى أنه، على الرغم من تسليم البرنامج الجديد بالصلة الحيوية بين السلم والتنمية، فقد شهد عقد التسعينات من الصراعات العنيفة المستعصية والفظائع المتصلة بالحروب عددا فاق كل ما شهدته أفريقيا من قبل. وفي جميع البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تفشت فيها الصراعات العنيفة والحروب الأهلية، أصابت التنمية نكسة كبيرة. والواقع أن الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318) عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، حدد أسباب الصراع في هذه القارة وأشار إلى أن "أفريقيا ككل قد بدأت في إحراز تقدم اقتصادي وسياسي

١ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتضمن القرار هيكل جدول زمني للاستعراض الدوري للبرنامج الجديد. وقررت الجمعية العامة بعد ذلك في القرار ٣٢/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والمتعلق باستعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد، أن يجري الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج في عام ٢٠٠٢. كما طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام، في الاستنتاجات المتفق عليها ١٩٩٩/٢^(١)، التي اعتمدها في الجزء المتعلق بالتنسيق الذي عقد في ١٩٩٩، والذي كان موضوعه "تنمية أفريقيا: تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة"، أن يكلف البعض بإجراء تقييم مستقل لأداء البرنامج الجديد (الفقرة ٢٢).

٢ - وشددت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٦/٥٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على وجوب أن يكون التقييم مستقلا وعالي الجودة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، أنشأ الأمين العام فريقا من الشخصيات البارزة مؤلفا من ١٢ عضوا، يساعده فريق صغير من الخبراء الاستشاريين للاضطلاع بالتقييم المستقل. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٢١٨/٥٦ أن يعد تقريرا عن التقييم، وقررت أن تجتمع لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، وذلك خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ البرنامج الجديد والمبادرات المتصلة به، استنادا إلى تقرير الأمين العام عن التقييم وإلى مقترحات الأمين العام بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل

والإصلاحات القائمة على أساس السوق له حدوده الواضحة. وثانياً، أنه لاحظ أن البلدان الأفريقية التي لها أنشطة في المجتمع المدني، ينبغي أن يتاح لها أن تصميم سياستها وبرامجها وتوجهها وتنفيذها بما يتفق واحتياجاتها وظروفها. ويكفل هذا تبنيها للبرنامج وامتلاكها له. والملكية عنصر هام يحفز على الالتزام ويلهم الإحساس بالثقة ويعزز فرص التنفيذ النشط.

٧ - لا بد من الوفاء بالالتزامات - كان البرنامج الجديدة بمثابة ميثاق للالتزامات المتبادلة والمساءلة من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي. على أن التقييم المستقل أشار إلى أن "عناصر البرنامج الجديد جرى تنفيذها جزئياً من جانب الحكومات الأفريقية ولما من قبل أوساط المانحين". ويفسر هذا إلى حد ما عدم النجاح في تنفيذه. وفي المستقبل سيغدو من المهم الوفاء بالالتزامات. إن الالتزامات التي قطعها على نفسه المجتمع الدولي في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا فيما يتعلق بالمعونة والتجارة وتخفيف عبء الديون لا تزال هي الصواب بعينه، ويتعين الاجتهاد في الوفاء بها بقدر أوفر من النشاط في سياق الشراكة الجديدة. ومسؤولية البلدان الأفريقية عن موارد المانحين ينبغي أن يقابلها استعراض أداء المانحين في تقديم المعونة على النحو المقترح في تقرير التقييم. لذا ينبغي إنشاء الآليات المناسبة لرصد التزامات المانحين لأفريقيا وينبغي أن يتعدى استعراض هذه الالتزامات السياسات والممارسات المتعلقة بالمعونة ليشمل التجارة والزراعة.

٨ - ويلزم إنشاء آليات للرصد الفعال لتقييم التقدم المحرز دورياً والتحقق من أن جميع الأطراف تفي بالتزاماتها. وثمة عدة خيارات ينبغي تدبرها عند وضع آلية الرصد هذه من هذه الخيارات إنشاء آلية رصد في كل قطر أفريقي، تقوم بالإضافة إلى الإبلاغ عما تقوم به الحكومة بالنسبة لبرنامج معين مثلاً، تقوم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

هام في السنوات الأخيرة، ولكن التقدم ظل في أنحاء عديدة من القارة مهدداً أو معوقاً بالصراعات" (الفقرة ٢). واستجابة لهذا التقرير أنشأت الجمعية العامة فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح باب العضوية، تابعا للجمعية العامة، ومعنيا بأسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. واجتمع الفريق العامل في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، كما أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات ومشاركة بين الإدارات لرصد تنفيذ التوصيات عن كثب وإعداد التقرير السنوي للأمين العام إلى الجمعية العامة ويورد التقرير المرحلي الذي سيقدم للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تفاصيل عن التدابير المتخذة لإدارة الصراعات في أفريقيا. ومؤخراً جدا قدم الأمين العام تقريراً إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1) عن منع نشوب الصراعات المسلحة، وفي أعقاب ذلك، أنشأ مجلس الأمن الفريق العامل المخصص لموضوع منع نشوب الصراعات المسلحة في أفريقيا وحلها. ورغم اتخاذ عدد من الخطوات لتخفيف حدة الصراعات في أفريقيا خلال العقد وحلها، فلم يزل هناك الكثير الذي يتعين القيام به. واستفادة من تجربة التسعينات، يجب أن تمضي البرامج والمشاريع الاقتصادية التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جنباً إلى جنب مع تعزيز العمليات والمؤسسات الهادفة إلى منع نشوب الصراعات وإدارتها. ذلك أن من المسلمات استحالة وجود التنمية دون سلم وأن السلم لا يدوم في غياب التنمية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة العمل النشط من أجل السلم والأمن في أفريقيا.

٦ - التعاون الإنمائي مع أفريقيا يتطلب وجهة جديدة - يتزايد التسليم بالحاجة إلى استعراض توجه التعاون الإنمائي الدولي مع أفريقيا. وقد سلط التقرير المتعلق بالتقييم الضوء على نقطتين يتعين في هذا الصدد أخذهما في الحسبان. أولاً أنه سلم بأن الاعتماد الفائق على تحرير التجارة والخصخصة

١٠ - تعزيز الدعوة من أجل تنمية أفريقيا يبقى أمرا ضروريا - كان أحد الإسهامات المعترف بها لمنظومة الأمم المتحدة في دعم أفريقيا في العقد الماضي، هو تعميق الوعي الدولي باحتياجات المنطقة. وعمل هذا على زيادة التقدير للإنجازات وللصعوبات في المنطقة على السواء. ونتيجة لذلك، أبرزت الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات العالمية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الشواغل الأفريقية^(١). ومن الأهمية بمكان أن تبقى منظومة الأمم المتحدة في طليعة الداعين للدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا. بيد أن للشركاء الآخرين في التنمية أيضا دورا يؤدونه في الدعوة من أجل تنمية أفريقيا.

١١ - التنسيق والتعاون المحسن بين وكالات الأمم المتحدة لهما فائدة - مع تنامي الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة، تزايدت الحاجة لتحسين التنسيق والتعاون بينها. ويعكس هذا إدراك أن تحسين التنسيق والتعاون يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتجاوز الكم الكلي لإسهام كل فرد ويضخم الأثر العام للمنظومة. ويتطلب تحقيق هذه الغايات مزيدا من الموارد لأفريقيا كما يتطلب درجة أكبر من الاتساق في العمليات. وستتناول الطرائق المبينة في الجزء التالي بعضا من الشواغل التي يتضمنها تقرير التقييم.

ثالثا - مقترحات بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٢ - تعهد الأمين العام في الخطاب الرئيسي الذي أدلى به في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعم الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة.

بإعداد تقارير عن الدعم الذي تتلقاه من المجتمع الدولي. ويمكن مناقشة هذه التقارير في المحافل الاستشارية الوطنية المعنية بالبرنامج. ولهذا الأسلوب ميزته الواضحة في تعزيز تبني البرنامج والوعي به على المستوى الوطني. وثمة خيار آخر يتمثل في ربط آلية الرصد بمنظمة دون إقليمية أو إقليمية تكون مسؤولة عن جمع وتحليل البيانات والمعلومات الواردة من الحكومات الوطنية وتنظيم اجتماعات دون إقليمية أو إقليمية لأصحاب المصلحة لتبادل الخبرات دوريا فيما يتعلق بتنفيذ البرامج. وهنالك خيار آخر هو الاستعانة بفريق مستقل من الشخصيات البارزة، يساندتهم خبراء تقنيون للقيام باستعراض دوري للالتزامات المتفق عليها في أي برنامج وتقديم تقرير يمكن أن يشكل الأساس لاستعراض النظراء للأداء. وقد اعتمدت آلية استعراض النظراء المصممة للشراكة الجديدة النموذج الأخير.

٩ - وتتصل الحاجة إلى إنشاء آلية رصد اتصالا وثيقا بالحاجة إلى وضع مؤشرات دقيقة وأرقام مستهدفة للغايات المحددة في أي برنامج. والمؤشرات مفيدة بوجه خاص في تحديد نقاط مرجعية مشتركة لتقييم ما أحرز أو ما لم يحرز من تقدم. وينبغي بذل جهد خاص في مرحلة مبكرة للغاية لرصد البرنامج لتحديد مؤشرات وأرقام مستهدفة مختارة لقياس الغايات المتفق عليها. ولقد حدد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات هدفين رئيسيين يتعلقان بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وأشار التقييم المستقل إلى أن "عدم وجود مؤشرات مرتبطة بغايات وسياسات البرنامج الجديد باستثناء النمو والمعونة، لم يسمح بالرصد الدقيق لتنفيذ البرنامج الجديد من جانب أي من الأطراف المشتركة فيه". وبدون وجود عدد وافر من الأرقام المستهدفة والمؤشرات، كثيرا جدا ما يؤدي تقييم الأداء في تنفيذ الغايات المتفق عليها في برنامج ما إلى مجرد تعميمات.

تدفقات رأس المال الخاص وبناء القدرات اللازمة للتجارة؛ ومساعدة أفريقيا في بناء قدرتها على التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. واستلهما للدروس المستفادة من البرنامج الجديد، حيث تسبب عدم وجود مجموعة مفصلة من المؤشرات في عرقلة الجهود المبذولة لرصد التقدم المحرز في تنفيذه رسدا دقيقا، يقترح بالنسبة للحالات التي لا تغطيها الأرقام المستهدفة الموضوعية للغايات الإنمائية للألفية، أن توضع بعض المؤشرات المختارة لرصد الغايات في الشراكة الجديدة. وسيجري بذل هذه الجهود بالتشاور الوثيق مع اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة.

١٥ - وستقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها بدعم تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات تشمل ما يلي: تعزيز الدعوة، والاضطلاع بالتعاون التقني لبناء القدرة وتعبئة الموارد للشراكة الجديدة، ورصد وتقديم تقارير عن أنشطتها دعما للشراكة الجديدة، وتعزيز التنسيق في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة. واشترك الأمم المتحدة في الشراكة الجديدة سيتم على ثلاثة مستويات: القطري والإقليمي والعالمي.

الصعيد القطري

١٦ - الصعيد القطري هو الصعيد الذي تترجم فيه أولويات الشراكة الجديدة إلى سياسات وبرامج وطنية للتنفيذ. ولقد استحدثت الأمم المتحدة أداتين هامتين للبرمجة والتنسيق، هما إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك لاستخدامهما في دعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري في تنفيذ الشراكة المشتركة. ويتمثل الإطار الأساسي لاشتراك مؤسسات بريتون وودز في مشاريع البلدان الأفريقية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وهذه الاستراتيجية هي إطار العمليات التي يضطلع بها مرفق

١٣ - وتقوم طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة على الفروض التالية:

- تعزيز السلم والتنمية في أفريقيا يبقى من أولويات الأمم المتحدة.
- المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الشراكة الجديدة تقع على أفريقيا وحكوماتها وشعوبها. ويتفق هذا مع مبدأ تولي أفريقيا مقاليد الأمور في الشراكة الجديدة وقيادتها لها كما يعد أحد الدروس المستفادة من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودور الأمم المتحدة إنما هو دعم الجهود الأفريقية.
- وقد حصلت وكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها خبرة كبيرة في الإسهام في تنمية أفريقيا ستفيد منها في دعم تنفيذ الشراكة الجديدة.
- الشراكة الجديدة هي إطار متكامل يربط قضايا السلام والأمن بمسائل السياسة والحكم والتنمية. لذا، فإن استجابة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذها يتطلب نهجا شاملا يضم قضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - هناك التزام في الشراكة الجديدة بتحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، ويمثل هذا صلة هامة بإعلان الألفية. وعلاوة على ذلك، تعكس الشراكة الجديدة بشكل كامل الأولويات المتعلقة بالوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا في عقد الألفية، وهي دعم الهياكل السياسية والمؤسسية للديمقراطيات الوليدة في أفريقيا؛ تعزيز بناء قدرات حفظ السلام بالتعاون مع المنظمات الإقليمية؛ واتخاذ تدابير خاصة للتصدي لتحديات تخفيف وطأة الفقر والتنمية المستدامة عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز

١٨ - وتدبر الاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي^(٥) لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الدروس المستفادة من مبادرة منظومة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا وتطبيقها للتوصل إلى استجابة منسقة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة على الصعيد القطري. وقد تمخضت هذه المشاورات عن النقاط التالية: من المهم تنظيم الوكالات حول مجموعات مواضيعية حيث يكون لها اختصاصات متكاملة؛ وأن نظام الوكالات الرائدة وذات الريادة المشتركة فيما يتعلق بالمجموعات المواضيعية هو شيء مفيد، وأن توافر رأس المال الأصلي يساعد على تعزيز التعاون داخل المجموعات؛ وأن من المهم إيجاد إطار فعال لرصد أنشطة الوكالات والإبلاغ عنها.

١٩ - وإذ تدبرت وكالات ومنظمات الأمم المتحدة في أفريقيا هذه الدروس، فقد قدمت بعض التوصيات العملية لاشتراكها في المستقبل في دعم الشراكة الجديدة. فستؤلف الوكالات مجموعات للمجالات ذات الأولوية هذه، وستعمل وكالات مختارة منها كوكالات رائدة بالنسبة لكل من المجالات المواضيعية. وستتولى الوكالات الرائدة المسؤولية عن كفاءة الاستجابة المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة لأي مجال مواضيعي من مجالات الشراكة الجديدة. وقد تم تحديد ستة مجالات مواضيعية في إطار الشراكة الجديدة لكي تتعاون الوكالات في شأنها. هذه المجالات هي: البنية الأساسية؛ تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم وتنمية المهارات، وعكس اتجاه نزوح الأدمغة، والصحة؛ وسياسات الاقتصاد الكلي، والتجارة والتنويع؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ والزراعة والبيئة؛ والسكان والتنمية. وحددت الوكالات مجموعة مواضيعية إضافية بشأن الشواغل الإنسانية وهموم اللاجئين، وتم إدراجها لاحقاً.

التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي، وهي مرتبطة بالإطار الإنمائي الشامل واستراتيجية المساعدة المشتركة اللذين وضعهما البنك الدولي. وقد أقر التقييم المستقل بالتكامل بين أداتي البرمجة هاتين اللتين تستخدمهما الوكالات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، إلا أنه أشار أيضاً إلى أنهما يفرضان طبقات إضافية من المشاورات مع الحكومات ومتطلبات إبلاغ يتعين على الوكالات الالتزام بها. لذا فإنه على حين ستستخدم منظومة الأمم المتحدة أدوات البرمجة الحالية باعتبارها الآليات الرئيسية للاشتراك على المستوى القطري، سيولى اهتمام خاص بالحاجة إلى تخفيف عبء التنسيق الواقع على كاهل الحكومات والوكالات أنفسها.

الصعيد الإقليمي

١٧ - تدرك وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها بصورة متزايدة أهمية تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها على الصعيد القطري، لأن ذلك يشكل إحدى الطرق الهامة التي تساعد بها منظومة الأمم المتحدة في تعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة. ومن هنا، فإن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، لجنة التنسيق الإدارية سابقاً، أكد أن "البرامج على نطاق القارة الأفريقية يتعين أن تمثل الإطار لزيادة التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"^(٣). وأكد كذلك الحاجة إلى "نقل تركيز التنسيق في الوكالات إلى الصعيد الإقليمي بصورة متزايدة كوسيلة للمساعدة في تعزيز تولي الأفارقة مسؤولية توجيه برامجهم وامتلاكهم لها". وشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المشاركة في المشاورات الإقليمية، المشتركة بين الوكالات والتي تعقدتها حالياً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تحديد الكيفية التي يمكن لها بها أن تساعد في تنفيذ الشراكة الجديدة"^(٤).

٢٠ - واتفق الاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي أيضا على أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد تقرير يستند إلى ما تسهم به الوكالات جميعا ويورد سردا مفصلا للجهود الجماعية المشتركة بين الوكالات في دعم الشراكة الجديدة. وسوف تعد التقارير على أساس المجموعة وتدور حول المجموعات المواضيعية التي حددها المشاورات. وستعمل المشاورات الإقليمية السنوية هذه كواسطة التقاسم المنتظم للمعلومات وإجراء الحوار بشأن الكيفية التي تدعم بها منظومة الأمم المتحدة ككل الأولويات الأفريقية بشكل تعاوني بغرض الإبلاغ عن كيفية إسهام وكالات الأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تثيرها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الصعيد العالمي

٢٣ - على مدى السنوات القلائل الماضية، كانت الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مشغولا بالمسائل المتعلقة بأفريقيا. فعلاوة على إنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، والمعني بأسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، تداولت الجمعية العامة دوريا في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وأنشأت اللجنة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض وتقييم نهائين للبرنامج الجديد.

٢٤ - ومن جانبه، عقد مجلس الأمن عدة اجتماعات بشأن الحالة في أفريقيا، واضطلع بعدة مهام وبعثات لتقصي الحقائق في أفريقيا، وعقد اجتماعا لمناقشة أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن في أفريقيا، وكما ذكر أعلاه، أنشأ الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها للاطلاع على اختصاصات الفريق، (انظر الوثيقة S/2002/207).

٢٥ - وكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي جزءا خاصا بالتنسيق وجزأين رفيعي المستوى للتنمية الأفريقية، وينظر حاليا في إنشاء فريق استشاري مخصص لموضوع البلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. وهذا كله يبرز الأهمية المعطاة للقضايا المتعلقة بأفريقيا على الصعيد الحكومي الدولي للأمم المتحدة. ولدعم تنفيذ الشراكة الجديدة يتعين إدامة المستوى الحالي للاشتراك الحكومي الدولي وتركيزه على أفريقيا.

٢١ - وفي أعقاب هذه المشاورات جرى حوار مكثف بين عدد من وكالات الأمم المتحدة وأمانة الشراكة الجديدة فيما يتعلق بالدعم المباشر المقدم للشراكة الجديدة. على أن أحد التحديات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة هو كفالة الاستجابة المتسقة للشراكة الجديدة بما يتفق مع القرارات المتخذة في الدورة العادية الثانية لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمشاورة الإقليمية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، ما أن تغدو التطورات المتعلقة بالشراكة الجديدة وآليات تنفيذها أكثر وضوحا، سيقوم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاتصال بجميع أعضاء المشاورات الإقليمية لوضع الإجراءات المتفق عليها موضع التنفيذ تحقيا لاستجابة متسقة وجماعية من جانب الأمم المتحدة للشراكة الجديدة.

٢٢ - وستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دوريا بتزويد مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بمعلومات عن التطورات المتعلقة بالشراكة الجديدة وتقديم تقارير إلى اجتماع وزراء المالية ووزراء التنمية الاقتصادية والتخطيط الأفارقة المشترك التابع لها بشأن الشراكة الجديدة.

لفريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية الذي أنشأه الأمين العام في سنة ١٩٩٢ لإبداء المشورة له بشأن التدابير التي يمكن للأمم المتحدة اتخاذها لتشجيع وإدامة التنمية في أفريقيا.

٢٨ - يقوم الأمين العام حاليا باستعراض الكيفية التي تقدم بها الأمم المتحدة الدعم للشراكة الجديدة.

رابعا - التوصيات

٢٩ - تضمنت اختصاصات التقييم المستقل التوصية بالترتيب الجديد الذي يخلف البرنامج الجديد. ولاحظ التقييم المستقل أن الشراكة الجديدة برزت باعتبارها إطار السياسة الفعلي بالنسبة لأفريقيا وأن أولئك الذين التزموا بالتنمية الأفريقية يتعين عليهم المساعدة في إنجاحها. لذا، يوصي بالشراكة الجديدة باعتبارها إطار السياسة الإنمائية الجديد بالنسبة لأفريقيا، الذي ينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة أن ينسق حوله كل الجهود من أجل تنمية أفريقيا. والتنفيذ الفعلي هو مفتاح النجاح في تنفيذ الشراكة الجديدة. ولقد نوقشت في الجزء السابق، الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد في تنفيذ الشراكة الجديدة. ويقدم هذا الجزء الذي يختتم به التقرير عددا من التوصيات المبنية على الدروس المستفادة من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، مع التركيز على مجموعة من التدابير المستهدفة بعناية التي يتعين أن تتخذها البلدان الأفريقية فضلا عن المجتمع الدولي.

البلدان الأفريقية

٣٠ - المهمة الأساسية الأولى للبلدان الأفريقية هي دمج أولويات الشراكة الجديدة في إطار التخطيط الإنمائي الوطني بكل منها، سواء كانت هذه الأطر رؤية استراتيجية وطنية، أو خططاً إنمائية وطنية اعتمدتها

٢٦ - إن العمل على تحقيق استجابة منسقة ومتساوقة من جانب الأمم المتحدة على المستوى الحكومي الدولي للقضايا المترابطة للسلام والأمن والتنمية في أفريقيا، سوف يعزز فعالية أعمال الأمم المتحدة وأثرها في أفريقيا أكثر فأكثر. ولدفع هذه العملية، أوصى فريق التقييم بأن يعقد مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعات مشتركة دوريا كوسيلة لحشد الدعم الدولي لأفريقيا في مجالي منع نشوب الصراعات وحلها التي يملك مجلس الأمن الولاية بشأنها، والإنعاش الاقتصادي والتعمير والتنمية التي يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لها بمسؤولية فريدة. وفضلا عن ذلك، يوصي، في إطار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، بوضع بند عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة على جدول أعمال الجمعية العامة في كل سنة. ولمعاونة الجمعية العامة في مداولاتها، سيعد تقرير عن أفريقيا ابتداء من عام ٢٠٠٤. وسيتمكن هذا الوكالات كافة من تقديم تقارير عن أعمالها المتعلقة بالدعم المقدم إلى الشراكة الجديدة.

٢٧ - ومكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا مسؤول حاليا عن الاضطلاع بأنشطة الدعوة المناسبة لأفريقيا على الصعيد العالمي؛ ويقدم الخدمات الفنية بشأن التنمية الأفريقية للهيئات الحكومية الدولية بمقر الأمم المتحدة (لجنة البرنامج والتنسيق، والمجلس الاجتماعي والاقتصادي والجمعية العامة) في مداولاتها بشأن أفريقيا مسهلا بذلك المناقشات والمفاوضات الحكومية الدولية؛ ويعمل بوصفه أمانة فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمشاركة بين الوكالات المكلفة بمتابعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، وتعبئة الدعم الدولي، بما في ذلك من خلال رصد التعاون بين بلدان الجنوب لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة. ويعمل مكتب المنسق الخاص أيضا بوصفه الأمانة

إسداء المساعدة بتقليل المتطلبات التي يفرضها المانحون. ومن ناحية أخرى، يتعين على البلدان الأفريقية، بذل جهد خاص لتعزيز قدرتها على التفاوض بشأن المعونات وعلى إدارتها.

٣٤ - وقد اضطلعت البلدان الأفريقية بعدة التزامات في إطار الشراكة الجديدة بتحسين سياسة الحكم والنهوض بالإدارة الاقتصادية. وجرى تبني هذه الالتزامات طوعية لتأكيد تصميم أفريقيا على وضع المعايير والأصول المرعية في مجالات الشفافية المالية، والمساءلة وحماية سلامة النظام النقدي، والمعايير المصرفية والمالية، والتقييد بكل هذه المعايير. وسوف يسهم إنشاء آلية أفريقية لاستعراض النظراء إسهاما كبيرا في تعزيز التقييد بالقواعد والمعايير من قبل البلدان الأفريقية وتحديد احتياجات فرادى البلدان من تلك القدرات. وتستحق هذه التطورات الترحيب البالغ والدعم القوي. والبلدان الأفريقية بحاجة إلى تخصيص الموارد لبناء المؤسسات وتطوير الدراية التقنية لإدارة عملية استعراض النظراء على الصعيدين الوطني والإقليمي إدارة فعالة.

٣٥ - ويتمثل أحد العوامل الرئيسية لأداء الاقتصادات الأفريقية الضعيف بصورة مستمرة في الاعتماد الكبير على السلع الأولية كما هو موضح في تقرير التقييم. فقد جاء في التقييم المستقل أن مكونات الصادرات الأفريقية، تؤكد اعتمادها المستمر على السلع الأساسية. إذ تشكل السلع غير النفطية ٢٦,٦ في المائة من مجموع صادرات أفريقيا، ويشكل النفط ٥٤,٧ في المائة، أما المصنوعات فتشكل ١٨,٤ في المائة^(٦). ونتائج هذا الاعتماد الكبير على السلع الأساسية كثيرة ومتنوعة: فهي تشمل انخفاض مستوى التجارة داخل أفريقيا، وتناقص نصيب الصادرات الأفريقية في التجارة العالمية، وعدم القدرة على الاستفادة بشكل كبير من الامتيازات السوقية، وتزايد الاعتماد على المعونات وتحويل الديون نتيجة للتناقص المستمر دوما في الإيرادات الآتية من

الحكومات. ولن يعزز هذا الأمر تنفيذ الشراكة الجديدة فحسب، وإنما أيضا يعطي التبيي أو الامتلاك الوطني للشراكة تعبيرا عمليا. وفي الحالات التي تتخذ فيها الحكومة قرارا بتبني بعض الأولويات في سياق دون إقليمي أو إقليمي، يتعين إيجاد أدوات التنفيذ المناسبة لمثل هذه المشاريع.

٣١ - ومن الدروس الكثيرة المستخلصة من الخبرة المجتاهة في تنفيذ البرنامج الجديد، ضرورة إنشاء مركز تنسيق للشراكة الجديدة داخل الهياكل الحكومية في البلدان الأفريقية. فسوف يدعم مركز تنسيق كهذا عملية دمج أولويات الشراكة الجديدة في خطط التنمية الوطنية أو استراتيجياتها، ويضطلع رصد تنفيذ الشراكة الجديدة، ويعمل بمثابة الوديع للمعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة الشراكة الجديدة، ويساعد على إذكاء الوعي بالشراكة الجديدة ويعمل على إيجاد استجابة منسقة للشراكة الجديدة من جانب فرادى الحكومات.

٣٢ - والالتزام المالي بأي برنامج آية على التبيي أو الملكية والمسؤولية تجاه هذا البرنامج، فضلا عن الأهمية المعلقة عليه. وسيتعين على الحكومات الأفريقية أن تخصص موارد مالية كبيرة من ميزانيات رؤوس أموالها لبرامج الشراكة الجديدة. وإجراء كهذا سيكون مؤشرا فوريا على التزامها بالشراكة الجديدة وتبنيها لها، مع ضمان تنفيذها في الوقت ذاته.

٣٣ - ولقد برز الافتقار إلى القدرة الكافية لتنسيق الموارد الخارجية - المالية والتقنية على السواء - كقضية كبيرة في التفاوض على المعونة وضمن تقديمها واستخدامها. وهناك عدة جوانب لهذه المشكلة. فمن ناحية، تجدد القدرة المحدودة الموجودة في البلدان الأفريقية نفسها عاجزة أمام تعدد المهام وإجراءات الإبلاغ ومعايير المحاسبة أو المساءلة التي يفرضها مختلف المانحون. وفي استطاعة شركاء التنمية الأفريقية

أن يفيد تنفيذ الشراكة الجديدة. وعلاوة على ذلك سيعمل الدعم الدولي المعزز للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنويع اقتصاداتها وبخاصة إزالة القيود المفروضة على جانب العرض من الاقتصاد، على مساعدة أفريقيا في زيادة الاستفادة من الفرص الحالية للوصول إلى الأسواق.

٣٧ - وتعهد بعض البلدان المانحة، في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع أن هذه التعهدات الجديدة ستسهم في عكس الاتجاه التناقضي في المعونة في السنوات الأخيرة، فقد تكون هذه التدابير غير كافية فيما يتعلق بضخامة المهام التي يتعين تحقيقها في أفريقيا. إذ يلزم أن تتضاعف على الأقل المعونة المقدمة إلى أفريقيا لزيادة الاستثمار في التعليم والصحة والهيكل الأساسية، ليتسنى تنشيط الإنتاجية والنمو الاقتصادي اللذين هما عاملان بالغ الأهمية في تخفيف وطأة الفقر. ولتحقيق الأثر المنشود، يجب تكملة الزيادة في المساعدة المقدمة بجهود يبذلها المانحون والمتلقون للمساعدة لتحسين فعالية المعونات.

٣٨ - وفيما يتعلق بالدين الخارجي، هناك إقرار واسع النطاق بالحاجة إلى بذل جهود متضافرة من جانب أوساط المانحين/الدائنين والبلدان الفقيرة المتعلقة بالديون نفسها، بما في ذلك العمل على تخفيف عبء الديون سريعاً وبدرجة أكبر وأوسع نطاقاً في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة الموارد الملتزم بها لهذه المبادرة لكفالة التمويل الكامل للمبادرة. وينبغي أن يبنى تحليل القدرة على تحمل الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على إسقاطات أكثر واقعية لحصائل صادرات البلدان المستفيدة.

الصادرات. ورغم أن أهمية التنويع جرى التأكيد عليها في البرنامج الجديد، وأدرستها الحكومات الأفريقية إدراكاً كاملاً، فلم يتحقق تقدم يذكر في هذا المجال، كما توضح ذلك الأرقام المذكورة. ويجب على البلدان الأفريقية بذل جهود كبيرة نحو تحقيق التنويع في إطار الشراكة الجديدة، ولا سيما بتهيئة بيئة ملائمة للتنمية الصناعية.

المجتمع الدولي

٣٦ - كان التأييد الدولي للشراكة الجديدة والاهتمام بها كبيراً. ويحتاج هذا إلى ما يدعمه بالأفعال الملموسة، ولا سيما في مجالات التجارة والمعونة والديون وبناء القدرات. وقامت مجموعة من البلدان المتقدمة النمو، في السنوات القليلة الماضية، باتخاذ عدد من المبادرات في مجال التجارة لتحسين فرص وصول البلدان النامية للأسواق. وسوف تستفيد البلدان الأفريقية من هذه المبادرات. وعلاوة على ذلك، أرست خطة الدوحة للتنمية الأساس لإجراء مفاوضات بشأن طائفة عريضة من المسائل التجارية. على أنه من المعروف جيداً أن برنامج العمل في مرحلة ما بعد خطة الدوحة سيفرض على البلدان الأفريقية عبء إجراء مفاوضات تجارية إضافية والتقييد بالقواعد. لذا ستحتاج هذه البلدان إلى مزيد من الوقت للتكيف مع بعض القواعد المتفق عليها حديثاً لاستحداث قدرات قوية في مجال صنع القرار المتعلق بالتجارة والتفاوض وللاستثمار في بناء طاقاتها الإنتاجية للإفادة من زيادة تحرير التجارة. وفي الوقت ذاته، هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإزالة تلك الطائفة من الحواجز التجارية التي لا تزال تقف حائلاً أمام الصادرات الأفريقية، من الإعانات التي تعرقل الصادرات من المنتجات الزراعية الأفريقية، والتعريفات الجمركية العالية وغيرها من الحواجز الجمركية. والتزام البلدان المتقدمة النمو المتجدد والمعزز بإزالة القيود المختلفة على صادرات أفريقيا من السلع الزراعية المجهزة وشبه المجهزة ينطوي على إمكانية

في التنمية، بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسستها أن تغتني تلك الفرصة بطريقة إبداعية وتعاونية.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/54/3/Rev.1)، الفصل الخامس، الفقرة ٦.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣) انظر موجز الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى في ٢٠٠١ (ACC/2001/4)، الفقرة ٢٧.

(٤) انظر ملخص توصيات لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الثانية في عام ٢٠٠١ (ACC/2001/5)، الفقرة ٨ (ج).

(٥) تستمد القرارات المتخذة في الاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي، الواردة في هذا التقرير بعض فحواها من المذكرة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التطورات الأخيرة والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة" (CEB/2002/HLCP/CRP.2) المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٦) يبين تقرير التقييم المستقل للبرنامج الجديد أن تكوين الصادات هذا كان قائما في نهاية التسعينات.

٣٩ - ولقد كانت المساعدة التقنية منذ زمن طويل عنصرا هاما في المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. على أن اتجاها جديدا بدأ يظهر فيما يتعلق بأهمية إعادة توجيه الموارد التي خصصها المانحون الثنائون للمساعدة التقنية إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا. وليس هناك وقت أفضل أمام الشركاء في التنمية الأفريقية لتحويل موارد المساعدة التقنية إلى بناء القدرات في أفريقيا، وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، من الوقت الحاضر، الذي يجري فيه تنفيذ الشراكة الجديدة التي هي برنامج تتبناه وتملك ناصية الأمور فيه البلدان الأفريقية.

خامسا - الاستنتاجات

٤٠ - أفريقيا الآن عند نقطة تحول هامة، تتميز باتجاهات وتطورات كثيرة مشجعة. ولقد بدأ سريان القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ممهدا الطريق للتحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. وبعض البلدان التي عانت حتى الآن من الصراعات والمنازعات بدأت تنفض عن نفسها تلك التركة وتتحول إلى الديمقراطية وإلى الإنعاش والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع. وبدء العمل بالشراكة الجديدة يقوي من عزم أفريقيا على رسم مسار تنميتها. إن جُماع القيادة والملكية الأفريقية للشراكة الجديدة، والتعبير القوي لدعم المجتمع الدولي لهذه الشراكة، والتزام منظومة الأمم المتحدة بتلبية احتياجات الشراكة الجديدة على نحو منسق ومتناسك، هذا كله إنما يعطي زحما جديدا للتنمية في أفريقيا. وتمثل خطة العمل من أجل أفريقيا التي اعتمدها مجموعة البلدان الصناعية الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدته في كاناناسكيس بكندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تعبيرا هاما للدعم الدولي للشراكة الجديدة. وثمة فرصة يتعين انتهازها في تنمية أفريقيا، ويجب على البلدان الأفريقية وشركائها